د.سنوسي خنيش. جامعة الجلفة.

أثر الاستيراد التقاني على
البيئة الثقافية للإدارة الجزائرية: منظور بيئي مقارن.

المقدمـــــــــة:

لقد أضحى التفاوت واضحا بين دول الشمال والجنوب، و كم هم كثر من لا يجدون لقمة العيش، ولا يملكون ابسط متطلبات الحياة. ذلك أن 20% من سكان العالم هم أغنياء العالم حقا، فهم يستحوذون على60% من الناتج القومي الخام العالمي، و على82% من الصادرات العالمية، وعلى 93.3 % من مستخدمي الإنترنت. بينما نجد 20% من سكان العالم، الذين هم فقراء العالم حقا، لا يأخذون إلا 01% من الناتج القومي الخام العالمي، و01% من الصادرات العالمية، وعلى 0.2% من تقانيات المعلومات أو تكنولوجية الإنترنت[28]. وما تبقى من النسب المئوية هو نصيب الأغلبية الساحقة من سكان العالم، أي أن 60% من سكان العالم والذين هم متوسطي العالم – مثلما يريد الغرب من خلال المؤسسات الدولية أن يقنعنا، و لست أدري إن كان المقام هنا يحتاج إلى فطنة أو ذكاء، حتى نفهم أن هؤلاء هم في دائرة الفقر ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نصنفهم في غيرها- فهم لا يأخذون سوى13% من الناتج القومي الخام العالمي، وعلى17% من الصادرات العالمية، وعلى 6.5 % من تقانيات أو تكنولوجيا الإنترنت. وإذا كان لكل دولة نظامها الاقتصادي الخاص بها، إلا أن النظم الاقتصادية أصبحت مترابطة دوليا عن طريق أسواق المواد الأولية، والغذاء، والمواد الوسيطة والمصنعة، وبناء

---

(28) – Richard J. Rayne and Jamal R. Nassar, Politics and Culture in The Developing World: the Impact of Globalization, New York: Longman, 2002, p.72.

على ذلك تحدث علاقات من التأثير والتأثر بفعل الكوارث الاقتصادية التي تحدث في أي بلد بفعل الترابط الحاصل بين نمو السكان ومستوى الإنتاج ودرجة التحضر من جهة ونوعية البيئة من جهة ثانية.

فالتنمية المستدامة والقابلة للاستمرار تتطلب وعيا راسخا باستخدام مواردنا البيئية، ووقف استتراف الموارد الطبيعية بسبب التقليد الأعمى للتوجيهات الشوهاء التي تصفها لنا البلدان الصناعية، والابتعاد عن الآثار السلبية الناتجة عن التطور الصناعي الغربي، والمتمثلة في التهام التقدم التقاني الحثيث في العالم الصناعي الموارد من أجل خلق تجديد غالبا لا مبرر له، والتطور المستمر للأسلحة، وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الإنتاج والتسويق، وزيادة التلوث البيئي الناتج عن متطلبات الإنتاج المتسارعة، والذي يؤدي غالبا إلى خلق أنماط استهلاك ظهوري في البلدان النامية إذا ما تم فيها الاستيراد التقاني غير الملائم لبيئاتها[29]، خصوصا مع بروز ظاهرة مستجدة تكمن في محاولة الشركات العملاقة نقل كثير من الصناعات العالية التلويث إلى البلدان النامية عموما، والبلدان العربية الإسلامية خصوصا، من خلال أسلوب بارع يشوق هذه البلدان للحصول على الصناعة.

وهذا ما يستوجب ضرورة التركيز على تنمية التقانة المناسبة بيئيا وثقافيا، خاصة في مجالات الطاقة، والنقل والزراعة، والبناء والتعمير، والصناعة، والقادرة على التكيف مع التقدم الاقتصادي المستدام دون أن يصاحبها تدهور أو انتهاك للبيئة. كما يستلزم الأمر أيضا إحداث تغيير شامل وواضح في قواعد الطريقة الاقتصادية التي نقيس بواسطتها أثر قراراتنا على البيئة، عن طريق

---

[29] – سعيد محمد الحفار، بيئة من أجل البقاء: مرجع بيئي، الدوحة: دار الثقافة، 1991، ص15-32.

إرساء علاقات تبادلية حقيقية بين القائمين بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستويات المحلية من جهة، والسلطات المركزية من جهة ثانية.

1. الاستيراد التقاني: أهم السمات والخصائص:

والسمة السائدة في البيئة الثقافية للإدارة الجزائرية، تظهر في افتقار هذه البيئة إلى سياسة ثقافية واضحة ومنسجمة، بفعل الاستيراد التقاني المعاكس تماما لمتطلبات البيئة الثقافية الجزائرية. فقد لجأت جميع البلدان النامية، عموما، في عمليات تصنيعها، إلى استيراد التقانيات من الدول الرأسمالية المتقدمة. ونظرا لضخامة وارتفاع قيمة التجهيزات والخدمات، من جهة وعدم وجود القدرات المحلية لاستيعاب هذه التقانة من جهة ثانية، فقد أدى ذلك إلى طغيان سمة الاستهلاك التقاني دون وعي للآلة ذاتها.

إن استيراد التقانة أو ما اصطلح عليه عادة بنقل التقانة (أو التكنولوجيا)، ليس مجرد عملية شراء أو الحصول على بعض العناصر التقانية. فمن الواجب أن تهدف عملية الاستيراد إلى تحقيق ما يلي:

- إقامة هياكل للإنتاج الصناعي وغيره.
- انطلاقة فعلية وناجحة لإنتاج محلي للسلع والمواد والخدمات التي كانت مستوردة من قبل.
- رفع الإنتاج أو تحسينه من حيث الكم والنوع، وكذلك الجودة.
- رفع المستوى الفني لليد العاملة المستخدمة.

- دفع وتحفيز الطاقات على الإبداع انطلاقا من قاعدة فنية معترف بها وصلبة.
- إنشاء هياكل تفكير، وأجواء للإبداع الملائم للظروف والمعطيات المحلية.
- إزالة كل – أو تقليل– الفروقات الواقعة في المجال التقاني بين الدول النامية وبين الدول المتقدمة، نظرا للمستوى الذي وصلت إليه التقانة العالمية، وسرعة تطورها[30].
- فهم الأبعاد الفكروية والمعرفية لنقل التقانيات الملائمة تجنبا للبيئة وهدر المال والوقت.

حيث أن البيئة الثقافية– بالإضافة إلى ما ذكرته من قبل– تعاني إلى حد كبير من تفشي ظاهرة الأمية الفكرية (غير الأمية اللفظية واللغوية) في المجتمع الجزائري، والتي تهدد الإنسان الجزائري مباشرة، وعدم وجود مفهوم خاص لإدارة الوقت، باعتبار أن وسائل أو وظائف إدارة الوقت، لا تختلف عن غيرها من وظائف إدارة عناصر الإنتاج، فهي تتطلب تخطيط وتنظيم ومتابعة.

---

[30] – م. سعيد أوكيل، اقتصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص 14.

إن «أهمية إدارة الوقت تبرز من طريقة إدارتنا لبقية عناصر الإنتاج»[31]، وبالتالي فإن عدم وجود إدارة بالوقت أو بالزمن في الجزائر يرجع بالدرجة الأولى إلى انعدام وجود قيمة محددة للوقت في ثقافتنا المحلية. علما بأن الحضارة تقتضي الوقت إلى جانب عاملي التراب والإنسان.

فالتعليم عامل أساسي من عوامل التنمية المستدامة وهو في نفس الوقت مكون من مكونات الرفاه الاجتماعي وعامل من عوامل تنميته عن طريق صلاته بالعوامل السكانية، فضلا عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية. والتعليم أيضا وسيلة لتمكين الفرد من الاستفادة من المعرفة وهي شرط مسبق للتغلب على المشكلات المطروحة في عالمنا اليوم. والتعليم يجب أن يكون مقرونا بالتنشئة الثقافية والاجتماعية، اللتان تكونان بمثابة الحصن الواقي من كل استيراد أو استلاب ثقافي منذ الصغر، حيث يتعلم الصغار في المراحل الأولى للتنشئة، اكتساب قيم ثقافية، واجتماعية، وسياسية، واقتصادية، وتراثية، بما في ذلك الدين والعادات، والتقاليد، والأعراف[32]. فللتنشئة الثقافية دور أساسي في بناء الأمة انطلاقا من بناء شخصية الفرد.

والعلاقة بين التعليم والتغيرات السكانية والاجتماعية هي علاقة ترابط وتداخل، وهناك علاقة وثيقة ومركبة فيما بين التعليم وسن الزواج والخصوبة والوفيات والحراك الاجتماعي والأنشطة. وتساهم زيادة تعليم المرأة والفتاة في زيادة تمكين المرأة وفي تأخير سن الزواج وفي تخفيض حجم الأسرة. وعندما تحصل الأمهات على تعليم أفضل فإن معدلات بقاء أطفالهن على قيد الحياة

---

[31] - يوسف حمامي، "إدارة الوقت: المفهوم والوسائل"، « الثقافة والتسيير» : أعمال الملتقى الدولي، المنعقد بالجزائـــــر، من28 إلى 30 نوفمبر 1992، الجزائر، 1992، ص 252.

[32]- أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي (مع دراسة لمنطقة شمال الأردن)، عمان: دار الكندي للنشر والتوزيع، 1986، ص14 - 15.

تنحو نحو الزيادة، والحصول على التعليم على نطاق أوسع هو أيضا عامل من عوامل الهجرة الداخلية وتكوين السكان العاملين.

كما أن القضاء على الأمية في الجزائر هو أحد المتطلبات الأساسية للتنمية البشرية. وهنا ينبغي ضمان حصول الجميع على التعليم الأساسي من جهة، وضمان أن يستكمل جميع البنات والبنين مرحلة التعليم الأساسي في اقرب وقت ممكن وقبل عشر سنوات على اكبر تقدير من جهة ثانية. كما يستلزم الأمر أيضا، إيلاء الاهتمام لنوعية التعليم بما في ذلك الاعتراف بالقيم المجتمعية، وتيسير الحصول على التعليم الثانوي والعالي وإكمالهما، سواء كان تعليما نظريا أو مهنيا.

كما نجد الكثير من الشباب، بل ومن الكبار في البلدان النامية عموما، وفي الجزائر خصوصا، متعطلون(وهذا ما أشرت إليه سابقا)، وهذا ما يتطلب تقانيات بسيطة يمكن بها لشخص معين أن يؤدي نوعا من العمل يمكن بدوره أن يوفر فرص عمل لعدة مئات. فماذا نحن فاعلون بفائض الإمكانات، وبالطاقة؟ فالتنمية الشاملة تعني الناس وليست التقانيات الراقية، وهي ليست التحديث، وليست تقليد الغرب، بل ينبغي أن تكون نابعة من ثقافة الإنسان ومحيط عمله الخلاق.

فعلى مستوى التدهور البيئي وأنماط الاستهلاك، يلجا البشر، في أحيان عديدة، إلى تعديل البيئة بغية تلبية احتياجاتهم، وهذه التعديلات في حد ذاتها لا تمثل مشكلات بيئية، إنما تنشأ المشكلات حين تبلغ طبيعة التعديلات ومدَاها حد التضحية بقدرة جماعات أخرى على تلبية احتياجاتها حيث يمكن أن تكون هذه الجماعات الأخرى هي أجيال المستقبل. ويمكن أيضا أن تكون تلبية إحدى هذه الحاجات، ولتكن الطاقة مثلا، على حساب القدرة على الوفاء

بحاجة أخرى كتوفير الصحة الجيدة مثلا. والأخطر من كل ما سبق أن هناك آثار عالمية وإقليمية للاستيراد التقاني بالضرورة، مثل أخطار تغير المناخ واستنفاذ طبقة الأوزون والتلوث الجوي العابر للحدود، والتلوث البحري، واستنفاذ الموارد البحرية وغير ذلك. وثمة آثار أخرى كضياع التنوع الإحيائي أو الغطاء الحرجي، قد تكون محلية من حيث الطابع، ولكن تترتب عليها آثار أوسع من ذلك. وقد أصبحت المشكلات الموضعية مثل تدهور التربة وتلوث الهواء والماء موجودة في أماكن كثيرة بحيث يجب معالجتها بالفعل على أنها قضايا وطنية وإقليمية وعالمية. ومع تزايد الطلبات سيضل التدخل البشري في النظم الطبيعية متواصلا، فمن الضروري أن ندرك أنه يجب أن تراعى هذه التدخلات حدودا معينة على الصعيد المحلي والوطني والعالمي. وقبل بلوغ هذه الحدود لابد أن يكفل العالم الوصول العادل إلى الموارد الواقعة تحت الضغط، وأن يعيد توجيه جهود التقانيات الملائمة نحو تخفيف هذا الضغط.

والخوف كل الخوف أن يؤدي الاستيراد التقاني في البلدان العربية الإسلامية عموما، وفي الجزائر خصوصا، إلى استيراد المشكلات الخطيرة التي أصبحت سائدة في البلدان المتقدمة، فعلى سبيل المثال، ازداد عدد المشردين في بلدان كثيرة زيادة سريعة في السنوات الأخيرة. وفي بلدان أخرى، تعاني نسبة كبيرة من الناس من الحرمان الشديد، والكثير منهم (ولاسيما غير المتعلمين والفقراء والمسنين) قد انحصروا في مدن صناعية متدهورة، أو في المناطق المتداعية من المدن، لان الشباب المتعلمين تعليما جيدا والأغنياء يتركونها. وفي غيرها هناك أيضا مشكلات خطيرة ناتجة عن تدهور المراكز الصناعية الكبيرة، إذ أن بطء النمو الاقتصادي والنقص الشديد في الإسكان يؤثران في الكثير من سكان الحضر، كما حدثت مؤخرا حالات من عدم التيقن الاقتصادية

والسياسية، وارتفاع في معدلات البطالة وتخفيضات في توفير الضمان الاجتماعي[33].

إن لوضع السياسة العلمية والتقانية من طرف الدولة اثر بالغ الأهمية على نشاطات البحث والتطوير، وكذلك الإبداع التقاني. فكلما كانت تلك السياسة واقعية وجدية، كلما توفرت الظروف المشجعة لذلك النشاط. حيث تتمثل الواقعية في النظرة التأصيلية التجديدية للأمور، كما تتحدد وفقا لاعتبارات كثيرة أهمها: تلبية الاحتياجات حسب الإمكانيات الفعلية للبيئة الاجتماعية والثقافية من جهة، وحسب القدرات الحقيقية للإدارة الاقتصادية من جهة ثانية.

فمثل هذه النظرة، من شأنه أن يحد من الانزلاق في مغامرات تكلف الكثير من حيث الوقت الثمين، والموارد المختلفة الغالية. ومثال ذلك يستدل من مبادرة بعض الدول النامية إلى وضع برامج بحث لبعض أنواع الطاقات، دون وجود كفاءات، وبدون تحديد للأولويات. وهنا ندرك بأن وضع سياسات الاستيراد التقاني، بخطوطها العريضة، لا يعد كافيا ما لم يقرن ذلك بتحديد جزئياتها وتحضير الوسائل المساعدة على تنفيذها، مع ضرورة التحديد الواضح للإجراءات المسهلة والمشجعة على التنفيذ أيضا. فتحدد المحاور الأساسية لبحث تطبيقي ما، وتعيين المتخصصين في هذا البحث دون التحضير الجيد لهم أو تسييرهم، سيؤدي حتما إلى ضياع الجهود وبالتالي إلى فشل هذا البحث التطبيقي[34].

---

[33]– سعيد محمد الحفار، الموسوعة البيئية العربية، المجلد الثامن (الوجه البيئي للمستوطنات البشرية)، المرجع السابق الذكر، ص7666 - 7679.

[34]– م. سعيد اوكيل، المرجع السابق الذكر، ص 14.

كما أن زيادة المعارف والتفهم والالتزام لدى الجمهور على جميع المستويات، ابتداء من مستوى الأفراد إلى المستوى الدولي، أمر حيوي لبلوغ غايات وأهداف برنامج العمل الحالي. ولذلك من الواجب تعزيز أنشطة الإعلام والتثقيف والاتصال المتعلقة بقضايا السكان والتنمية المستدامة في جميع الجهات وبين جميع الفئات. ويشمل ذلك وضع خطط وإستراتيجيات للإعلام والتثقيف والاتصال فيما يتعلق بالسكان والتنمية يراعى فيها نوع الجنس والثقافات[35].

يضاف إلى ذلك ظاهرة هجرة الأدمغة بسبب النقل العكسي للتقانيات[36] غير الملائمة للبيئات المحلية لدول العالم المستضعف عموما، والجزائر خصوصا. وهذا ما يتطلب منا الإسراع بالاستفادة من الدراسات المنجزة – وغير المنجزة– حول هذه الظاهرة، حتى تتمكن الجزائر من استرجاع أهم مورد لإدارة التنمية في الجزائر، ألا وهو الإنسان. خصوصا وان الدراسة الأولى التي قام بها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث:.U.N.I.T.A.R، في عام 1978م، والتي شملت حوالي 6500 طالب، تثبت بأن نسبة كبيرة جدا من طلبة الدول النامية، الذين تم إرسالهم إلى بعض الـــدول المتقدمة(فرنسا، وكندا، والولايات المتحدة...) كانوا يتطلعون إلى العودة إلى بلدانهم عند إتمامهم لدراستهم في تلك البلدان[37]. وهنا ندرك أن للبيئة الثقافية

---

[35]– سعيد محمد الحفار، الموسوعة البيـــــئية العربية، المجلد العاشر (البيئة والتنمية)، الدوحة: مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، 1997، ص9464.

[36] - Leila Boussaid, "De l'Exode des Compétences au Transfert Inverse de la Technologie", R.A.S.J.E.P, Alger, Vol: XXXI, N°4, 1993, p. 805.

[37] – William Glaser, The Brain Drain: Emigration and Return, Oxford-New York: Pergamon Press, 1978, p. 37.

السائدة في البلدان النامية بصفة عامة، وفي الجزائر خصوصا، الأثر الواضح في تغيير رأي الأدمغة الجزائرية في العودة إلى بلدهم، وهذا ما يؤكد الدور البالغ للاستيراد العكسي للتقانيات في هجرة الأدمغة الجزائرية. ومن ثم فإن الأمر يتطلب ضرورة التفكير-على الأقل- في كيفية استرجاع هؤلاء، بهدف خدمة بلدانهم والمساهمة في تطويرها ورقيها، بالرجوع دائما إلى المحددات الحقيقية السائدة في البيئة الثقافية، وهذا ما لم يتم بعد.

كما ينبغي أيضا، أن نهتم بالطابع المعماري العربي الإسلامي في البناءات، لأن هذا الطابع يعتبر غائبا تماما في الجزائر— إذا ما استثنينا إلى حد ما ناحية ميزاب في الجنوب وبعض الآثار التاريخية التي هي على وشك الانهيار والإهمال— باعتبار أن هذا الطابع المعماري يشكل أحد العناصر الأساسية للهوية وللمواطن الجزائري العربي المسلم.

مثلما نجد أيضا، ضياع العديد من الوثائق الوطنية، والممتلكات الثقافية، فإذا اكتفينا فقط بالجزائر، نجد أن فرنسا أخذت قبيل الاستقلال حوالي 400 طن من الوثائق ذات الطبيعة المتنوعة والأهمية القصوى، وضعت في مخازن نانتNantes، وباريس Paris ، وإكس أن بروفانس Aix en Provence. وقد قدرت السلطات الجزائرية وهي تبحث عن خرائط مسح المدن إثر الكارثة البيئية التي حلت بولاية الشلف - والمتمثلة في الزلزال العنيف الذي حدث في أكتوبر 1980م- أهمية وبُعد انعدام هذه الوثائق، بعد استرجاع بعض الوثائق التقنية، المخزونة في مراكز "إكس أن بروفانس" (38). وهو نفس ما وقع بعد فيضانات العاصمة.

---

(38) - نبيل بوعيطة، "إرجاع الوثائق التاريخية والممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية في إطار النظام XXIV الثقافي الجديد"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزائر، المجلد: العددان: 3و4، 1986، ص645.

2- الاستيراد التقاني ومدى ارتباطه بالبيئة الثقافية للإدارة الجزائرية:

ويعود الاستيراد التقاني والآثار السلبية المرتبطة به، إلى ضرورات التقدم الاقتصادي – عن طريق نموذج الصناعات المصنعة الذي أشرت إليه سابقا- ومواكبة الاقتصاد العالمي، أو إلى تطور أسفر عنه الضمير الاجتماعي، ومع ذلك فإن الأمر قد أدى إلى شيء من عدم القناعة، وأثار مجالات للتنازع حول المصالح المتأصلة ثقافيا واجتماعيا، والتي تخضع لتفسيرات خاصة، يمكن دراستها مفصلا من خلال نماذج ثلاثة أكتفي بذكر جوهرها الرئيسي فقط، وتتعلق كلها بأنماط المشكلة البيئية الثقافية، وهي:

1. مشكلة الاقتصاد التقليدي حيث تبدو كأنها تؤدي إلى متاعب بيئية.
2. مشكلة العلاقة البيئية للمجتمع في مواقع يتم فيها الانتقال نحو التقانيات المادية دون مراعاة للبناء الثقافي والاجتماعي من جهة، أو دون مراعاة القيم السائدة في المجتمع الجزائري من جهة ثانية.
3. مشكلات ناشئة عن الثقافة السائدة في الإدارة الجزائرية البيروقراطية الموروثة عن النمط الاستعماري الغربي، والتي تتجلى آثارها السلبية في الميل الغريزي لسوء الفهم، وتعقد الإجراءات الإدارية، وتكريس الطابع القانوني الشكلي الرسمي، والقلاقل، والصراع بين الأفراد، بل وحتى بين الأجيال.

ومهما يكن من أمر ، فإننا عندما نرى أنفسنا خلال دراسة المشكلات البيئية محاصرين بالعوائق، فإن الخطوة الناجحة هي أن نحاول دوما تشخيص المشكلة من جديد وفقا للفروض الاجتماعية البعيدة، أي التي تتصل بفئات بشرية أخرى، لا من ناحية التباين في الاتجاهات العلمية، ولكن من ناحية التصورات العلمية والشعبية والرسمية ومشكلات التعاون. وتدل التجربة على أن الطبيعة البشرية تفسر كل شيء على أساس المصلحة الفردية أو الجماعية، وهي لا تعني أننا لا نستطيع أن نكون غيريين ولكنها تعني في الوقت الحاضر تفسيرا يتفق مع حيوية وروح الجماعة وفق مبدأ الندية تجاه الآخر.

فسياسة اتخاذ القرارات التي تتعلق بالعمل السياسي، لابد أن تستعين بالعلم، فإذا قام البحث العلمي على أسس شورية أو ديمقراطية، وكما يجب أن يقوم عليه العمل السياسي، فإننا نستطيع في النهاية فعلا، أن نرى المشكلات البيئية في إطار أبعاد أربعة هي: البعد الطبيعي، والبعد الحيوي، والبعد الاجتماعي، والبعد الثقافي.

فالشورى (أو الديمقراطية) من الناحية العملية هنا، يجب أن تتوافق مع السياسة فتأخذ بذلك الطابع العلمي الموضوعي، وكبديهة معروفة تصبح مصالح الجماعات في بيئة معينة موضع الاهتمام. وتتقلب الخلافات حول تفسير المشكلات لتصبح حوارا في ساحة ثقافية أعدت لهذا الغرض، تتكامل فيها وجهات النظر على قدم المساواة. وكما هو الحال في أي عمل لابد أن يكون هناك فائز وخاسر، وعلى الرغم من أن الديمقراطية قلما تفرز حكومة مثالية، ولكنها تبقى الوسيلة الأحسن اليوم، في تصور الغرب، والتي أصبح إتباعها

لازما لأجل الحفاظ على جميع مصالح الدول الغربية في الجزائر[39]، مثلما يذهب إلى ذلك أستاذ السياسات الدولية الدكتور "**سيمون سيرفاتي**" Simon Serfaty.

وقد كانت الجزائر – على غرار دول العالم العربي الإسلامي – خارج هذا الإطار لفترة طويلة، حيث جرت عملية التحديث السياسي من خلال تأسيس دولة فوقية تعادي النموذج الاستعماري، إلا أنها تحاول أن تتشبه به إلى درجة كبيرة. وقد مثلت الهجرة الجزائرية في الثلاثينات طليعة هذا الصراع من أجل الاستقلال في فرنسا. إلا أن هذا الاستقلال الوطني لم يكن ليرضي رغبة الجزائريين في التحديث والحراك الاجتماعي، كما أن الاستقلال السياسي لم يتبعه استقلال ثقافي أو اقتصادي، وظلت فرنسا مثلا يحتذى للحرية الفردية[40]، وارتبطت بها آمال العديد من المتغربين في تحقيق التحديث من جهة، وتكريس السياسة الفرنكفونية من جهة ثانية، متناسين بذلك أن الإسلام كان وسيبقى بكل أشكاله هو المبدأ الموحد لدول المغرب العربي – وطبعا العالم الإسلامي– فهو المبدأ المرجعي الذي تستبطنه في العمق كل الجماعات[41].

---

[39] – Simon Serfaty, "Algeria Unhinged: What next? Who cares? Who leads?", Survival: the International Institute for Strategic Studies Quarterly, Vol: 38, N°4, Winter 1996/1997, London: Oxford University Press, p. 151.

[40] – مركز البحوث والدراسات السياسية، « الآثار السياسية لهجرة أبناء المغرب العربي إلى فرنسا»، أبحاث الندوة المصرية الفرنسية المشتركة الأولى، القاهرة، من 15 إلى 18 يناير 1988، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988، ص599.

[41]– هشام جعيط، أزمة الثقافة الإسلامية، بيروت: دار الطـــليعة، 2000، ص170.

ولو أنه كان هناك من استطاع أن يتفطن لسر تطور الحضارة(*) الغربية دون تأثر أو تغرّب، بل كان اتجاههم متفتحا وأصيلا في آن واحد، حيث نجد على رأس هؤلاء المفكر الجزائري "**مالك بن نبي**"(1323-1393هـ/ 1905-1973م)، والفيلسوف الباكستاني" **محمد إقبال**" (1289-1357هـ/ 1873-1936م)، وعالم الاجتماع" **علي شريعـــــتي**" (1352-1397هـ/ 1933-1977م)، وأمير البيان "**شكيب أرسلان**" (1286-1366هـ/ 1869-1946م)... وغيرهم.

(*) – يستخدم لفظ الحضارة كمقابل أو مساو للفظ المدنية (طريقة حياة المدينة) وما يصاحبها من تهذيب طريقة وأسلوب الحياة وجعلها أكثر نعومة، وهو ما يختلف عن حياة البداوة أو القروية الأكثر خشونة. وتأتي صعوبة استخدام أسلوب حياة المدينة كمعيار للحضارة في صعوبة الحد الفاصل الذي تصبح فيه البلدة الصغيرة مدينة كبيرة. وهناك من يفرق بين اللفظين، فيقصر لفظ الحضارة على الجانب المادي من تقدم الإنسان، أما لفظ المدنية فهي تعني مفهوم قيمي ينطوي على الجانب الفلسفي أو الفكري أكثر من الجانب المادي. وهناك من يقترح استخدام معرفة الكتابة كدليل للحضارة أو انتقال الإنسان إلى عصور الحضارة بمفهومها الحديث. ومعروف أن مصر وحوض الرافدين والهند وجزيرة كريت عرفت الكتابة إبان عصر البرونز، فإذا انتقلنا إلى الأمريكيتين فإننا نجد أن الإينكيين في بيرو لم يعرفوا الكتابة رغم أنهم عرفوا حياة المدن، وكانت لهم حضارة مزدهرة. وحيث أن الحضارة قد تطورت بشكل ملحوظ في العالم القديم خلال عصور المعدن وبخاصة البرونز، فإنه يمكن استخدام عصور المعدن وما صاحبها من تطور في علوم المعادن، والمناجم، والكيمياء، وصهر المعادن وسبكها، وغيرها من الفوائض المرتبطة بتلك الفنون كمعيار للحضارة. وهناك دليل آخر على الحضارة هو ظهور الدولة ومؤسسات الحكم، وتشييد المباني الضخمة التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة في تخصصات مختلفة، وظهور الطبقات، ونمو التجارة وطرق المواصلات، وتكون الجيوش لحماية الدولة، وتطور العلوم كالرياضيات، والفلك، والطب، والدواء، وغيرها.

(راجع: مصطفى محمود سليمان، مقدمة في تاريخ الحضارة والحضارة الإسلامية، القاهرة: دار الكتب المصرية، 2003، ص 11 - 12).

وفيما يخص الطرح الفرنكفوني في الجزائر، خصوصا مع التحول الحاصل في السنوات الأخيرة، حيث شاركت الجزائر لأول مرة، منذ استقلالها، في قمة الفرنكفونية المنعقدة في بيروت، دون الانضمام الفعلي لمنظمة الفرنكفونية إلى غاية اليوم. ويجدر هنا التذكير، بان الفرنكفونية سياسة لا مستقبل لها، في جانبها الاقتصادي، فهي تعمل على تأكيد التجمع الاقتصادي الإقليمي للدول لإفريقيا، كما أنها تشجع على الشحاذة، وتقدم الصدقة بصيغة مساعدة ليست هي كذلك إلا بالاسم(42)، مثلما يذهب إلى ذلك الدكتور "**المهدي المنجرة**".

وعلى صعيد البيئة الثقافية، فإن الفرنكفونية تهدد التجانس المنشود داخل كل مجموعة ثقافية متأصلة لغويا كالمجموعة العربية عموما، بحيث أنها تتحرك في هذه الأخيرة كنشاز وتسهم عمليا في تهميش وتبخيس اللغة العربية في بورصة القيم اللغوية المهيمنة، معتمدة حتى على تعثرات عملية إعادة التعريب وصعوبتها. إن اللغة الفرنسية هي التاسعة في لغات العالم، تستبقها عدة لغات منها اللغة العربية، وعدد المتكلمين بها لا يزيدون عن 105 مليون... لذا فإن تواضع عدد الناطقين بها لا يضيف إليها رصيدا من القوة لمنافسة اللغات الأخرى عالميا، مما يضعف دورها كأداة رئيسية للفرنكفونية(43). والأمر يستلزم هنا ضرورة الحسم في هذه المعضلة الحقيقية، خصوصا أن الإشكال لا يقع في النصوص القانونية التي تأكد كلها على أن

---

(42) – بن سالم حميش، " الفرانكفونية والفرنسية"، مجلة المستقبل العربي، السنة:22، العدد: 255، مايو 2000، ص 33.

(43)– وليد حامد الزيدي، "السياسة الفرنكفونية في المنطقة العربية: أهدافها، غايتها، مستقبلها"، مجلة: شؤون عربية، تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد: 113، ربيع 2003، ص222.

اللغة الرسمية والوطنية في الجزائر هي اللغة العربية إلى جانب اللغة الوطنية الأمازيغية وتجنب الصراع بين اللغة العربية والأمازيغية. كما ينبغي ضرورة توحيد اللغة الإدارية في الجزائر، على غرار ما يقع في أغلب دول العالم.

وجدير بالذكر هنا، أن الذين حاولوا تسييس اللغة والتاريخ، لم ينتبهوا قط إلى أنهم بذلك يحاولون أن يقحموا على اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية مفاهيم غريبة عنها، ولا إمكانية لتكاملها مع النسيج الوجودي لكليهما. إن وسائل تعزيز الأمن الثقافي العربي الإسلامي عموما، وأمن البيئة الثقافية الجزائرية بصفة خاصة، تتصل عضويا بالتخطيط الإرتيادي بعيدا عن الارتجالية، أو الانفعالية، أو الفوضى العامة. فهدف الأمن الثقافي رسم إستراتيجيات وسياسات ملائمة، يكون بإمكانها التقليل من حدة الاستهلاك التقاني المنافي تماما لطبيعة الفرد العربي المسلم.

وعموما، فإن منطلق هذه الإستراتيجية يجب أن يكون منصبا على تحرير البيئة الثقافية من عبء السياسات الرسمية التي أصبحت تثقل كاهلها وتحد من تطورها، والنهوض بالعملية التربوية والتعليمية، باعتبار أن الاستثمار في التعليم هو مفتاح التحكم في المستقبل من خلال الحاضر، إن« الإنسان المسلم والمستضعف الذي يعمل للحرية، لا يعمل بحجم اللحظات الحاضرة التي يعيشها، بل يعمل على مستوى المستقبل. كل جيل يحضر للجيل الآخر ظروفا جديدة وأرضا جديدة، وكل جيل يقطع مسافة يهيئ منها الطريق الطويل للجيل القادم. علينا أن نفكر أننا إذا لم نحقق أهدافنا في مرحلتنا الحاضرة، فلابد

أن نحققها في المستقبل، أن مثل هذا الأفق الواسع قد تتصورونه خياليا، ولكنه أفق واقعي...» (44).

ولعل في التجربة الماليزية التي قادها الدكتور "**محمد مهاتير**"(*) دليل واضح على ذلك، والتي استطاعت أن تحقق قفزة نوعية حاسمة، بالرجوع إلى الفرد والاستثمار فيه، في إطار الثقافة التي تحكم البيئة الماليزية المسلمة وحدها. حيث تظهر الجوانب البيئية الثقافية من خلال التشريعات البيئية التي تم إقرارها من قبل البرلمان الماليزي، منذ السنوات الأخيرة من سبعينات القرن العشرين من جهة، وبالاتجاه نحو إقامة إدارة بيئية(45) تأخذ بكل الأبعاد الثقافية المميزة للمجتمع الماليزي المسلم، حتى يكون الهدف الأساسي والمباشر من الاستيراد التقاني هو تحقيق فوائد وإضافات إنتاجية للمجتمع بدلا من الاستهلاك التقاني والارتباط السلبي بها دون تحقيق أدنى الفوائد، مثلما حدث ويحدث في العديد من الدول العربية الإسلامية عموما وفي الجزائر خصوصا من جهة ثانية.

كما يستلزم الأمر أيضا ضرورة ربط الإعلام بالأهداف الثقافية للمجتمع الجزائري العربي المسلم، وأن تكون إرتيادية التنمية الثقافية في إطار التنمية الثقافية المستدامة من جهة، وان يكون التجدد الثقافي في إطار التجدد

---

(44)– محمد حسين فضل الله، إرادة القوة: جهاد المقاومة في خطاب سماحة آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله، (إعداد وتنسيق: نجيب نور الدين)، بيروت: دار الملاك للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص22.

(*) – والتي لها امتدادات للنظرية الحضارية التي نادي بها "مالك بن نبي".

(45) – Colin MacAndrew and Chia Lin Sien, Developing Economies and the Environment: the Southeast Asian Experience, Singapore: Singapore National Printers, 1979, p.58.

الحضاري(46) من جهة ثانية. وهنا يجب الانتباه لبعض الأطروحات الغربية الخطيرة التي تحاول أن تجعل من الدول العربية والإسلامية بعيدة كل البعد عن مجاراة الدول الغربية في أساليب الحوار الثقافي وتجديد هويتها الحضارية، بسبب تخلفها. إذ يقول رئيس قسم التحليل والتخطيط بوزارة الخارجية السويدية:"**إنجمار كارلسون**" في هذا الصدد:«... وبالتالي فنحن نفتقد الإمكانات الموضوعية للنظر إلى الأصولية الإسلامية نظرة معقولة وتناولها بأسلوب نقدي طبيعي، ولذا نعتبر الغرب الحديث مرادفا للعقل، بينما نرى في **الشرق** عالما متخلفا يمشي على حافة الجنون، يستحيل عليه مشاركتنا في الحوار والسجال على قدم المساواة، فالمسلمون كانوا في الماضي وسيبقون في المستقبل خطرين ويصعب سبرهم، وينبغي تجنب أية مناقشة معهم. **أن صورة المسلمين المطبوعة في وعينا على هذا النحو المخيف لا ترمز فقط إلى حاجتنا لعكاز نتوكأ عليه ونحن نجدد هويتنا الحضارية، وإنما يعني أيضا حاجتنا إلى فناء خارجي نرمي فيه الأجزاء السالبة من حضارتنا والأشياء السوداء من تاريخنا...**»(47). إنها الصورة النمطية تجاهنا.

ومن أهم الأسباب التي وقفت حائـــلا دون حـــل المشكلات البيئية الثقافية الكبرى في الدول العربيـــة الإسلاميـــة عموما، والجزائر خصوصا، كون المشكلات البيئية الثقافية العالمية الكبرى جميعها متشابكة، حيث **نجد القصور الواضح في الثقافـــة السياسية لممثلي هذه الدول، لاسيما الدول الأكـــثر غنى (الدول النفطية)، والتي أدي بها الاستيراد المتواصل للتقانيات**

---

(46)– جيهان سليم وآخرون، الثقافة العربية: أسئلة التطور والمستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص306-311.

(47)– إنجمار كارلسون، الإسلام وأوروبا: تعايش أم مجابهة؟، (ترجمة: سمير بوتاني)، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003، ص28.

غير الملائمة للبيئات الثقافية السائدة فيها، إلى ظهور أنماط جديدة في الاستهلاك لدى الأفراد. حيث تتميز هذه الأنماط بالمظهرية والتقليد الأعمى للغرب، والمنصب على القشور دون الجوهر، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى التبعية وبروز التناقضات[48]، في البيئة الثقافية. وهنا أدعوا إلى ضرورة أن يمارس المثقفون المتأصلـــون دورهم كاملا، لأجل الحفاظ على هوية الشعب والأمة، ومجابهة الآثار السلبية للغزو الثقافي الخارجي، والذي يرد في أغلب الأحوال إلى الاستيراد التقاني غير الملائم لظروف ومتطلبات البيئة الثقافيـــة الجزائرية.

ويعد المثقفون انطلاقا من طبيعتهم الخاصة، وقدراتهم المختلفة، أكثر عناصر المجتمع تأهيلا للقيام بمهمة التغيير ودفع التنمية بمفهومها الشامل والمستدام، فالمثقفون يمثلون أداة التنمية السياسية نظرا لقدراتهم الفكرية ولقدراتهم العلمية التي تعد عاملا أساسيا لدفع التطور الاجتماعي والاقتصادي[49]. ولا يمكن أن يتم كل ذلك إلا بالاستثمار في الموارد البشرية وتنميتها، وبناء القدرات التنظيمية لإدارة حماية البيئة في جميع الأبعاد المرتبطة بها، وبأن يتم تقاسم حقيقي للسلطات انطلاقا من المؤهلات الفعلية التي يتمتع بها الأفراد[50].

---

[48] – H. J. Duller, Development Technology, London- Boston: Melbourne and Henley, Routledge and Kegan Paul, 1982, pp.83-91.

[49]– محمد إسماعيل علي، دور المثقفين في التنمية السياسية: دراسة نظرية مع التطبيق على مصر، الجزء الثاني، القاهرة: دار الكتب المصرية، 1986، ص239.

[50] – Peter Nanyenya- Takirambudde, Technology Transfer and International Law, New York: Praeger Publishers, 1980, p.31-35.

كما أدت التحولات الاقتصادية الدولية، بفعل العولمة والثورة السائدة في مجال تقانيات المعلومات (أي العولمة الاتصالية والرقمية)، وبفعل الفاعلية الاقتصادية للشركات والمؤسسات المتعددة الجنسيات، إلى القفز على حدود وثروات الدول من الداخل والخارج، سواء بحجة الاستيراد التقاني، أو سواء بحجج أخرى. وهذا ما أدى بالنتيجة إلى السيطرة على المجال الاقتصادي والمالي العالمي، ومن ثم تجميع الثروة في أيدي أقلية تتألف من الفاعلين الجدد في عالم العولمة[51].

كما أدت العولمة إلى تغيير النظرة إلى المشكلات البيئية الثقافية العالمية باليونسكو – على سبيل المثال لا الحصر– والتي تحولت من منظمة كان كل همها التعاون الثقافي إلى أداة لخدمة الفكر الدولي في إطاره الجديد، وهو ما بدا أثره من خلال جهودها في أربع قضايا كبرى هي:

1. احترام حقوق الإنسان وتهيئة مقومات السلام.
2. تقدم المعرفة وتبادل المعلومات بين الشعوب.
3. تنمية الإنسان والمجتمع ورفع نوعية الحياة.
4. الإنسان والطبيعة[52].

---

[51]– أحمد ثابت وآخرون، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص171.

[52]– سعيد محمد الحفار، الموسوعة البيئية العربية، المجلد السابع (القضايا البيئية العالمية)، المرجع السابق الذكر، ص5630-5631.

الخاتمـــــــــــة:

إن التنمية باعتبارها عملية اجتماعية وثقافية موجهة لا تتحقق دون وجود إدارة لها، وإدارة التنمية تشمل جميع قطاعات الإدارة، ابتداء من الإدارة السياسية إلى الإدارة العامة إلى إدارة المشروعات في القطاعين العام والخاص. وتأكيدي هنا أن جميع هذه القطاعات الإدارية تحتاج إلى جهود إصلاح مكثفة، وتنمية إدارية مستمرة من أجل إيجاد نوعية الإدارة القادرة على بدء عملية التنمية المنشودة وفقا للمحددات الثقافية السائدة في المجتمع. لذلك فإن إصلاح قطاعات الإدارة الراهـــنة وتنميتها يجب أن يمثل أحد الأهداف الرئيسية الأكثر إلحاحا في إرتيادية التنمية الثقافية والاجتماعية والتكامل نتيجة لما تعكسه الإدارة من تأثيرات حاسمة على مسيرة التنمية ونوعيتها. فإذا كانت التنمية بحق قضية إرادة فإن التعبير الحقيقي عن إرادة التنمية يتمثل في نوعية الإدارة التي توجدها. ويتطلب إصلاح الإدارة وتنميتها تحديدا للوظائف التي يجب أن تؤديها الإدارة البديلة وتوصيف خصائصها الثقافية، ومن ثم استشراف ملامح الإصلاح والتنمية الإدارية المطلوبة.

والى هنا أصل إلى القول، بأن الإدارة تتأثر سلبا أو إيجابا بالثقافة السائدة في المجتمع، كالقيم، والمعتقدات وأسلوب التربية، والتعليم، والثقافـــة السياسيـــة، وأسلوب تنظيم العمل، وهذا ما يتطلب المساهمة في بناء نظام متكامـــل بكل أبعـــاده البيئية والاقتصادية، والسياسية، والإداريـــة، والثقافية، والاجتماعية، والحضاريـــة، حتى نتمكن من تأكيد وجودنا والحفاظ على ذاتية وهوية الإنسان الجزائري العربي المسلم، بعيـــدا عـــن كـــل تغريب أو استيراد سلبي أو استلاب ثقـــافي **مدمر للإنسان والكون معا**. وهذا ما يستدعي ضرورة الاهتمام بمبدأ تكريمية الإنسان، والدعوة إلى السلام والمساهمة في التنمية

الإنسانية والإعلامية، ولكن من منظور علاقة الإنسان بالله والطبيعة في آن واحد.

ثبت المراجع العلمية:

أ- باللغة العربية:

1. م. سعيد أوكيل، اقتصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي، الجزائـــــر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.
2. يوسف حمامي، "إدارة الوقت: المفهوم والوسائل"، « الثقافة والتسيير» : أعمال الملتقى الدولي، المنعقد بالجزائـــــر، من28 إلى 30 نوفمبر 1992، الجزائر، 1992.
3. أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي (مع دراسة لمنطقة شمال الأردن)، عمان: دار الكندي للنشر والتوزيع، 1986.
4. سعيد محمد الحفار، الموسوعة البيئية العربية، 11 مجلد، الدوحة: مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، 1997.
5. عيد محمد الحفار، بيئة من أجل البقاء: مرجع بيئي، الدوحة: دار الثقافة، 1991.
6. بيل بوعيطة، "إرجاع الوثائق التاريخية والممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية في إطار النظام الثقافي الجديد"، المجلة الجـــــزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزائر، المجلد: XXIV ، العددان: 3 و4، 1986.

7. مركز البحوث والدراسات السياسية، « الآثار السياسية لهجرة أبناء المغرب العربي إلى فرنسا»، أبحاث الندوة المصرية الفرنسة المشتركة الأولى، القاهرة، من 15 إلى 18 يناير 1988، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988.

8. هشام جعيط، أزمة الثقافة الإسلامية، بيروت: دار الطليعة، 2000.

9. مصطفى محمود سليمان، مقدمة في تاريخ الحضارة والحضارة الإسلامية، القاهرة: دار الكتب المصرية، 2003.

10. بن سالم حميش، " الفرانكفونية والفرنسية"، مجلة المستقبل العربي، السنة:22، العدد: 255، مايو 2000.

11. وليد حامد الزيدي، "السياسة الفرنكفونية في المنطقة العربية: أهدافها، غاياتها، مستقبلها"، مجلة: شؤون عربية، تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد: 113، ربيع 2003.

12. محمد حسين فضل الله، إرادة القوة: جهاد المقاومة في خطاب سماحة آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله، (إعداد وتنسيق: نجيب نور الدين)، بيروت: دار الملاك للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

13. جيهان سليم وآخرون، الثقافة العربية: أسئلة التطور والمستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

14. إنجمار كارلسون، الإسلام وأوروبا: تعايش أم مجابهة؟، (ترجمة: سمير بوتاني)، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003.

15. محمد إسماعيل علي، دور المثقفين في التنمية السياسية: دراسة نظرية مع التطبيق على مصر، الجزء الثاني، القاهرة: دار الكتب المصرية، 1986.

16. أحمد ثابت وآخرون، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

ب- باللغة الفرنسية:

17. Leila Boussaid, "De l'Exode des Compétences au Transfert Inverse de la Technologie", R.A.S.J.E.P, Alger, Vol: XXXI, N°4, 1993.

جـ- باللغة الانجليزية:

18. William Glaser, The Brain Drain: Emigration and Return, Oxford-New York: Pergamon Press, 1978.

19. Simon Serfaty, "Algeria Unhinged: What next? Who cares? Who leads?", Survival: the International Institute for Strategic Studies Quarterly, Vol: 38, N°4, Winter 1996/1997, London: Oxford University Press.

20. Colin MacAndrew and Chia Lin Sien, Developing Economies and the Environment: the Southeast Asian Experience, Singapore: Singapore National Printers, 1979.

21. H. J. Duller, Development Technology, London- Boston: Melbourne and Henley, Routledge and Kegan Paul, 1982.
22. Peter Nanyenya- Takirambudde, Technology Transfer and International Law, New York: Praeger Publishers, 1980.

23. RIchard J. Rayne and Jamal R. Nassar, Politics and Culture in The Developing World: the Impact of Globalization, New York: Longman,